

## هذا ما نرفضه... وهذا ما نتطلع إليه

احتفلت الكويت الشهر الماضي بمقدم سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بعد غياب طويل عن الوطن للعلاج والنقاهاة...أدام الله عمر سموه ، وأبقاه لذويه وأهله ومحبيه ، ليوصل عطاءه من أجل الكويت في ظل صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه..إنه سميع مجيب .

ونحن في مجلة " الزمن " إذ نهني سمو الأمير والأسرة الحاكمة الكريمة والشعب الكويتي الوفي بمقدم سموه معافي ، فإننا بهذه المناسبة نحاول أن نستذكر معا مسؤولين ومواطنين ما يجب علينا أن نتعاون معاً على انجازه وتحقيقه من آمال وتطلعات وما يجب علينا أن نتصدى له ونرفضه من توجهات وممارسات لنلحق بما فاتنا عمله بهمة واقتدار، متطلعين إلى عبور الجسر الحضاري الوعر الذي سينقلنا إلى القرن الحادي والعشرين بكل تحدياته وآفاقه ، حيث لم يعد يفصلنا عنه إلا فترة زمنية قصيرة...ومما يهمننا نحن في مجلة " الزمن " تأكيده في هذا المقال والمقام:

**أولاً:** من واجبنا أن نرفض مناقشة مشكلاتنا الكبرى مناقشة تجزئية أحادية ، بفصلها عن إطارها العام وسياقها التاريخي وارتباطها بقضية التنمية...فالمطلوب أن يكون هناك منظور تنموي واضح وخطة تنموية شاملة لمعالجة ما يعانية مجتمعنا من أوجاع مزمنة ويرهق دولتنا من أمراض عسية...لذا فإننا ندعو إلى التعامل من خلال هذا المنظور الأشمل والأعم ، مع الأخذ بالاعتبار أن كثيراً مما نعانيه من مشكلات في مجال الجنسية والمشكلة الإسكانية والصحة قد تفاقم بسبب النظرة الضيقة والمحدودة لمتخذ القرار وسوء الإدارة والفساد ، وليس بسبب نقص في التشريعات أو محدودية في الامكانيات والموارد، التي وفرتها أو يمكن أن توفرها الدولة .

**ثانياً:** علينا أن نرفض رفضاً قاطعاً أن تعمم قاعدة " الاستثناءات " في تجاوز النظم واختراق القوانين والالتفاف على اللوائح في مختلف القطاعات الخدمية ، فالاستثناءات الإدارية أصبحت مدخلاً للفساد والإفساد ، كما كانت سبباً في إضعاف هيبة القانون ، وأدّت إلى إهدار الحقوق وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ، كما كانت سبباً في إضعاف هيبة القانون ، كما أسىء استخدامها حتى عندما كان المقصود منها مرونة تطبيق القوانين وتجاوز تعقيدات الروتين والبيروقراطية...ومن أخطر استخداماتها السيئة استخدامها لأغراض التنفيع الشخصي والسياسي .

**ثالثاً :** آن الآوان لأن نرفض أن تنحصر مسؤولية الوزير في أعمال وزارته ونرى أن الوزير معنيّ بمناقشة السياسات العامة للدولة أولاً وقبل كل شيء...وهذا ما يتطلب أن يمتلك من يتولى المنصب الوزاري الفكر والرؤية العامة والمنظور المستقبلي .

**رابعاً :** إن مجتمعنا وبلادنا ليسا بحاجة إلى إعلام رسمي يزين الأخطاء ويستهدف ارضاء السلطة التنفيذية وحدها ، وينعزل عن هموم الأمة وابتعد عن ثوابت الحكم .

وإذا كان هذا ما نتصدى له ونرفضه ، فإننا في المقابل نرغب في أن تتضافر جهود الكويتيين جميعاً سواء في مواقع الحكم أو مواقع التنفيذ والتشريع أو في أي منشط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو إعلامي لتسهم في التعاون لتجاوز الأخطاء والقضاء على السلبيات وسد الثغرات والنواقص والاتفاق على حلول ومعالجات ببناءة .

إننا بحاجة جميعاً لأن نفتح صدورنا وقلوبنا للنقد الهادف وأن ننقد ذاتنا ، حتى وإن كان نقدنا قاسياً على بعضنا البعض ، وأن نبتعد عن الشكوك المريبة وإفتعال المعارك واختلاق الأعداء والميل إلى الظنون الواهمة في التعامل بيننا حُكَّاماً ومسؤولين ومواطنين .

إننا بحاجة إلى تأكيد سمو وحيادية الحكم لا انحيازه ، كما أننا بحاجة كذلك إلى تأكيد نزاهة المسؤول ونضج قراره وسلامه تخطيطه وكفاءة إدارته .

ونحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بدولة المؤسسات ودولة الدستور وقيم الديمقراطية قولاً وعملاً...إننا بحاجة إلى تخطيط يسهم في بناء الدولة ، وإلى دولة تستند إلى التخطيط بحيث يجد الجميع فرصته ويمارس الجميع دوره ، فالتنمية لن تحققها جهود منفردة ولن يبدع فيها مواطن مهمش الدور ولا يمكن أن تنجزها طاقات الرجل بمعزل عن مساهمة المرأة...إننا بحاجة إلى أن نركز جهودنا وطاقاتنا ولا نشنتها لننهض بالكويت ، نعيد إليها دورها المتميز والرائد كميناء حر ومركز اقتصادي حي وفاعل ومجتمع نشط وعامل يشارك الجميع في بنائه وتقدمه ونهضته .

